تمويل البحث العلمي في علوم الشريعة
- المشكلة والحل -

د. ليلى جمعي
جامعة وهران

مقدمة:

يعاني البحث العلمي في العلوم الاسلامية على غرار باقي العلوم الإنسانية صعوبات كبيرة في ايجاد مصادر تمويل له, بحكم طبيعته الغير انتاجية بالمفهوم الإقتصادي,بإعتباره لا يساهم في التطوير المباشر لانتاج السلع والخدمات,لذا يتجه الشركاء الإقتصادين الى تمويل البحوث الجامعية ذات . المردود اقتصادي المباشر على مؤسساتهم سواء كانت انتاجية أو خدماتية, لتصبح الدولة الممول الوحيد لمشاريع البحث في العلوم الإسلامية و غيرها من العلوم الإنسانية, مما قد يحد من طموحات باحث في هذه العلوم بسبب نقص الأموال رغم اهميتها لحياة المواطن و الانسان. وبما أن لكن لكل مشكلة حل تحرك العلماء المختصون في هذه العلوم في العديد من الدول للبحث عن مصادر لتمويل ابحاثهم ذات الطابع الإنساني اعتمادا على انسانية الإنسان. وهكذا ظهرت المؤسسات كممول فاعل لهذا النوع من البحوث.فماذا نعني بالمؤسسة؟ تتكون المؤسسة كشخص معنوي يعترف بوجوده القانون برصد شخص معين أو مجموعة اشخاص لمجموعة من اموالهم لتحقيق غاية ذات طابع انساني كتطوير البحث العلمي في مجال الكشف عن حقيقة مرض معين على سبيل المثال.ولقد ساهمت مثل هذه المؤسسات في تطوير الكثير البحوث

ذات الطابع الإنساني كما هو حال مؤسسة "نوبل".يشبه نظام المؤسسة في الأنظمة القانونية المعاصرة الى حد بعيد نظام الوقف عندنا لذا يمكن أن تساهم الاوقاف في تمويل البحوث العلمية الأكاديمة في علوم الشريعة الإسلامية وحتى في غيرها من العلوم الإنسانية,كما يمكن لصندوق الزكاة أن يساهم في هذا التمويل اضافة الى ما تساهم به الدولة في اطار تطوير البحث العلمي.فكيف يمكن تجسد هذه الحلول على ارض الواقع؟ هذا ما سنقف عليه في هذا البحث ان شاء الله.

المبحث الأول :طبيعة البحث العلمي المختص بعلوم الشريعة

ضمت الأمة الإسلامية اثر ظهور الإسلام و الإنتشاره "...بين جنباتها جميع العلوم و الثقافات القديمة بعد أن ترجمتها الى العربية و هضمتها,ثم طورتها,وتابعت المسيرة فيها و أضافت اليها المزيد من الإختراعات والاكتشافات,سواء في ...العلوم التطبقية كالطب و الفلك ,و الكمياء,والفزياء, والحساب و الهندسة,و الجبر,أم في العلوم الإنسانية مثل التاريخ و الفلسفة والتربية و اللغات و آدابها و مقارنة الأديان..."[1]و بما أن للعلوم المختلفة روحا و ضميرا,كالكائنات الحية, هو باطن تلك العلوم,اصبحت كل العلوم التي صاغها الإسلام في قالبه مفعمة بروح الإيمان بالله و خشيته و التقوى و الفضيلة في حين اشتملت العلوم عند اليونان علىالأساطير اليونانية, وصبغت العلوم التي ظهرت في اوربا الحديثة بالصبغة المادية وقلة التقدير لما لا يأتي تحت الحس و الوزن و العد و التجربة.[2]

اضافة الى الجهود التي بذلتها الأمة الاسلامية في هضم التراث العلمي الانساني اوجدت لها علوما أخرى خاصة بها. ونعني بها علوم الشريعة التي تنبثق اساسا من القرآن الكريم و السنة النبوية. و تنصب على دراسة كل ما يتعلق بعقيدة الإسلام و فقه الشريعة و الأصول التي ينبثق منها هذا الفقه زيادة على علوم القران و الحديث و كذلك علوم التصوف و التزكية...ولقد وصفت هذه

العلوم في عصرنا بأنها غير انتاجية لأنها ليست من العلوم التي تهتم بدراسة هذا الكون وكيفية افادة منه لحياة أفضل للبشر.فهل هي فعلا كذلك؟

للجابة عن هذه الأسئلة سنبحث أولا في مكانة البحث العلمي و وظيفته في عالمنا المعاصر, لنتعرف بعدها على الأسباب التي ادت الى تصنيف البحوث المتعلقة بعلوم الشريعة ضمن البحوث غير انتاجية.

المطلب الأول:مكانة البحث العلمي في المجتمعات المعاصرة

يتميز الانسان عن باقي الكائنات الحية بالعقل الذي حباه به المولى عزّ وجل,مما يجعله أكثر ادراكا للأمور التي تحيط به, و يعطيه قدرة اكبر على معالجة المشاكل التي تواجهه في الحياة بطريقة متميزة , خاصة مع امتلاكه القدرة على تمييز بين الأبعاد الثلاث للزمن الماضي , الحاضر والمستقبل .كما أن قدرته على تذكر تساعده على الاحتفاظ بمعلوماته وتجرابه الماضية,للاستفادة منها في تحسين أوضاعه الحالية و التنبأ بما سيكون عليه الحال مستقبلا.

ولقد بدلت المجتمعات الانسانية جهودا كبيرة خلال تاريخها الطويل لتدرك دور المعرفة العلمية في رسم حياة الأمم و شق طريقها نحو مستقبل افضل.وهو ما يدفع بالدول و المجتمعات في عصرنا الى تنافس فيما بينها لتحقيق المزيد من التطور في مجال البحث العلمي لضمان المزيد من التدفق المعرفي داخل المجتمع و يحقق رفاهيته.

الفرع الأول :اشباع حاجة المجتمعات المعاصرة للعلم

يبدأ الانسان بالسؤال و البحث عما يجهله في محيطه منذ نعومة اظافره لإشباع ميوله الفطرية في الكشف عن الحقائق بغية التعرف على ما يحيط به من أشخاص و أشياء و أفكار,ليقف على كيفية التعامل معها و الاستفادة منها.ولكن يبقى البحث العلمي يعبر عن عبقرية الإنسان وقدرته على تنظيم تفكيره و كيفية استعمال قدراته للوصول الى المعرفة الدقيقة التي تمكنه من التفاعل بطريقة

افضل مع ما سخره له المولى عز و جل في هذا الكون الفسيح.

الفقرة الأولى : توفير المعرفة الدقيقة

إن الملاحظة المتأنية لأي طفل في بداية حياته تجعلنا ندرك انتباهه للعالم من حوله,و استجابته المتميزة لكل المثيرات التي تحيط به,سواء تعلق الأمر بعالم الأشخاص او الأشياء.حيث يبدأ الطفل تدرجيا يدرك الأشكال و الألوان وحتى الوجوه و الأصوات و هذا لا يتأتى الاّ من خلال الملاحظة و المقارنة والربط. ليست هذه هي الخطوات و الوسائل الاولية للبحث العلمي التي يجدر بكل باحث علمي ان يحسن استعمالها. مما يعني أن البحث والتقصي هو استعداد فطري في الانسان, ركبه فيه المولى عزّ وجل برحمته وحكمته لتمكينه من الحصول على المعرفة التي تساعده على رسم اهدافه في هذه الحياة وتحقيقها.

الفقرة الأولى : مفهوم المعرفة

للبشرية تاريخ طويل مع رحلة البحث عن المعرفة باعتبارها وسيلة الانسان للتكيف مع محيطه[3].فماذا نعني بالمعرفة ؟

أولا :معنى المعرفة

يقصد بالمعرفة لغة و مصدره عرف و عرّاف هو ضد الجهل أي هو الاطلاع على الحقائق ولهذا سمي العراف عرافا و كان الناس يلجؤون اليه لتفسير ما جهلوه من الحقائق لأنه ذا اطلاع و معرفة .

أما من الناحية الاصطلاحية فنعني بالمعرفة : ذلك الرصيد من المعلومات و الفهوم الذي يملكه شخص من الأشخاص كيفما كانت طبيعة تلك المعلومات .

كما قد نعني به " ذلك الكم الهائل من المعلومات الذي استطاع الانسان جمعه و الحصول عليه من خلال الاستعماله لحواسه و فكره وعقله ."[4]

وليست المعرفة نوعا واحد و لا مرتبة و احدة لأنها قد تكون شخصية

وذاتية و بسيطة كما قد تكون عكس ذلك .

الفقرة الثانية: مراتب المعرفة

تحدد قيمة المعرفة المحصل عليها بحسب الجهد و كفاءة و الوسائل والاساليب التي ستعملت للوصول اليها.لذا يجب علينا أن نفرق بين المعرفة الدقيقة و متخصصة و المعرفة السطحية التي تفتقد لدليل على صدقها.و يقسم المتخصين في نظرية المعرفة هذه الأخيرة الى ثلاثة أقسام :

1- المعرفة البسيطة
2- المعرفة التأملية
3- المعرفة العلمية

فماذا نعني بكل واحدة منها ؟ سنحول الاجابة على السؤال تبعا فيمايلي :

1- المعرفة البسيطة

يقصد بالمعرفة البسيطة :المعرفة الحسية و هي" تلك المعلومات والمعارف التي نحصل عليها عن طريق الحواس و الخبرة الذاتية أو حتى عن طريق الصدفة ."[5]

كما نعني بها تلك " المعرفة التي قد نحصل عليها عن طريق الملاحظات البسيطة و المباشرة و العفوية و التي تكون غير مقصودة[6] عن طريق حواسنا المختلفة كالبصر و السمع و اللمس و الشم والذوق ."[7]

ويوصف هذا النوع من المعرفة بأنه بسيط لأنه يتشكل من معلومات العادية التي قد نحصل عليها دون تقصي أو بحث علمي مثل ادراك تعاقب الليل و النهار أو شروق الشمس و غروبها أو تجمد الماء و غليانه ... الى اخ .

الاّ أنه رغم سطحية وبساطة المعرفة الحسية قد تعتبر الأساس الأول لأي معرفة علمية , لأنه قد يترتب على الادراك البسيط و الأولي لظاهرة ما , السعي لاكتشافها و التعرف عليها بشكل دقيق عن طريق التجربة العلمية أو حتى عن طريق التأمل و التفكير العميق فيها و يعرف هذا النوع الأخير من المعرفة

بالمعرفة التأملية .

2- المعرفة التأملية

نعني بالمعرفة التأملية تلك المعرفة التي نحصل عليها عن طريق " اعمال التفكير و التأمل" [8]في الظواهر التي تحيط بنا. و تعرف ايضا بالمعرفة الفلسفية.[9]

اذن لقد استطاع الإنسان عن طريق التأمل و التفكير . أي اعمال الذهن . التعرف على ماهيات الظواهر و الأشياء وسبب وجودها و صياغة ما تم التوصل اليه من معارف و معلومات حولها في شكل نسق متماسك من الأفكار.لكنه لم يتمكن من الإستفادة من العالم المحيط به بطريقة افضل الاّ بعد حصوله على ما وفره له للعلم من المعرفة.

3- المعرفة العلمية

المعرفة العلمية هي " تلك المعرفة التي نحصل عليها استنادا الى اتباع مجموعة من الخطوات العلمية الدقيقة."[10]

للبرهنة على وجود الحقائق المكتشفة.و رغم ما تتميز به المعرفة العلمية من الدقة الاّ انها عادة ما تنطلق من المعرفة البسيطة ,التي قد تحفز العقل المتقد و تفتح امامه الباب للتأمل و التفكير [11]لينتقبل بعدها لمرحلة التأكد و البحث عن اليقين اعتمادا على اساليب التفكير العلمي بغية التوصل الى المعرفة العلمية الدقيقة, بإعتبارها ذلك النسق " المترابط من الحقائق الثابتة و المصنفة و التي تحكمها قوانين عامة و تحتوي على طرق و مناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق تلك الدراسة ."[12]

اذن تعبر الأنواع المختلفة للمعرفة عن تدرج الانسان في ادراكه للعالم المحيط به,من خلال استجابته للمثيرات المختلفة التي تحيط به و استعابها ثم سعيه الدؤوب للاستفادة منها في تطوير حياته و صناعة رفاهيته.

الفقرة الثانية :المساهمة في صناعة رفاهية المجتمع

فتح العلم افاق جديدة أمام الإنسان و مكنه من الشعور بالسيطرة على

حياته و محيطه,ودفع به الى المطالبة الملحة و الدائمة بمزيد من المعرفة لتخلص من مخاوفه و فقدانه لاحساسه بالأمن.

يحتل العلم مكانة ممرموقة في حياة الانسان المعاصر لأنه يساعده على اكتشاف كثير من الحقائق التي يجهلها حول نفسه و محيطه, مما يمكنه من حسن استغلال قدراته لتحقيق الأهداف التي رسمها لنفسه.ويتجه البحث العلمي في هذا القرن الى منح الانسان في الحاضر و المستقبل المزيد من القدرة على التحكم في كل ما يتعلق بحياته و محيطه الواسع.

اذن لم تعد مهمة العالم في هذا العصر تقتصر على ترتيب الحقائق عن طريق التأمل عقلي وحده بعيدا عن واقع الحياة.كما أن الواقع لم يعد شأنا بعيدا عن عالم العلم و العلماء.

ولقد ادى هذا التزاوج بين الواقع المعاش و العلم الى تطوير العديد من التكنولوجيات الحديثة التي فتحت للانسان افاق جديدة, و كشفت له قدرات لم تعرفها الاجيال السابقة.كما وسعت من مجال البحث العلمي الذي اصبح يشمل, الى جانب البحث في العلوم الاساسية بهدف الكشف عن الحقائق و القوانين العلمية العامة التي تحكمها و تفسيرها قصد التنبأ بحدوثها,العمل على مستوى العلوم التطبقية و التكنولوجية التي تستعمل نتائج البحوث الأولى لتحقيق المزيد من الرفاهية للمواطن و المجتمع.وبذلك اذ لم يعد الباحث العلمي - في جل التخصصات العلمية - يرضى بالوقوف عند مرحلة الكشف عن الحقائق وتصنيف المؤلفات حولها,موسعا اهتمامه لكيفية الإفادة من تلك الكشوف في تحسين حياة الناس.[13]

اذن لقد أصبح واضحا للعيان على اتجاه العلم في العصر الحديث الى منح الانسان المزيد من القدرة على التحرر من الحتمية و تمكينه من التحكم بمصيره و حياته.

الفرع الثاني:تولي المجتمع لمهمة تمويل البحث العلمي

تتولى الجامعة و مراكز البحث العلمي في المجتمعات المعاصرة, العمل على مستوى تطوير البحث العلمي لتحسين الحياة داخل تلك المجتمعات استنادا الى مبدأ تقسيم العمل ,على أن يتول مجتمع بدوره تحمل اعباء ذلك النشاط ,استناد الى نفس الفكرة.

الفقرة الأولى:حق الباحث في الحصول على التمويل لبحثه

اصبحت المجتمعات المعاصرة بما في ذلك الدولة و القطاعات الحيوية داخلها أو حتى الأفراد, تدرك اهمية قطاع البحث العلمي في رسم معالم المنافسة بين البشر و المجتمعات و الدول.لذلك حرصت تلك المجتمعات على تمويل نشاطات هذه القطاع,ليتمكن من القيام بالدور الملقى على عاتقه.و بذلك يعد البحث العلمي في عصرنا عملا خلاقا يستاثر ممارسوه برسم حياة مجتمعاتهم اجتماعيا, اقتصاديا و سياسيا,مقابل أن تتولى القطاعات والمؤسسات المختلفة داخل تلك المجتمعات بتمويل مشاريع البحوث المختلفة.

اذن لم يعد العلماء ذلك النفر القليل الذي كان يعيش في برج عاجي للتفكير و التأمل فيما يلذ لهم من موضوعات,وانما اصبحوا طائفة كبيرة مجندة لخدمة المجتمع و تحقيق رفاهيته,واصبح من واجب المجتمع أن يوفر لهم الإمكانيات المالية التي تمكنهم من الحياة الكريمة لأداء الدور المنوط بهم.[14]

الفقرة الثانية:تحقيق المصالح المرجوة من البحث

يعد تطوير البحث العلمي من المصالح العامة للمجتمع,لأنه يساهم في تكوين العلماء و تطوير حقول المعرفة , بما يعود بالخير على المجتمع في المجالات التي مسها البحث.لذا تتجه الدول المعاصرة للانفاق على البحث العلمي بإعتبارها المسؤولة الوحيدة عن تحقيق الصالح العام.

الاّ أن هذا لا يمنع من وجود اشخاص و مؤسسات قد تريد المساهمة

الى جانب الدول في لإنفاق على البحث العلمي,كما هو الحال في الوأم,التي بنيت أكثر الجامعات بها على ارضي تبرع بها اشخاص لصالح الجامعة.و يساهم العديد من رجال المال و الاعمال بهذه الدولة في تمويل الكثير من البحوث العلمية لشعورهم عن اخلاص أنهم بذلك يخدمون مصالحهم الذاتية من خلال ضمان استمرار نهوض و رفاهية مجتمعهم.[15]

كما يوجد العديد من المراكز البحث العلمي على مستوى الجامعات العالمية الكبرى تعتمد في تمويلها على التبرعات التي تتلقها من ذوي الثروات لدوافع انسانية أو غيرها.

زيادة على ما سبق تتلقى العديد من فرق البحث العلمي التي تشتغل بالمجالات العلمية الصناعية و الإقتصادية الدعم المالي من الشركات الإقتصادية مقابل ما توفره تلك الأبحاث من منتجات تسمح لتلك الشركات بامتلاك المنتوج و تصنيعه حصريا لمساعدتها على فتح اسواق جديدة و التوسع في مستثمراتها.

اذن لم تعد مسألة البحث العلمي مصلحة شخصية تخص العالم وحده ولا مصلحة عامة تتعلق بالدولة و حدها بل أصبحت مسالة مجتمع برمته,تقوم فيها الجامعة و مراكز البحث بالدور المنوط بها لمصلحة المجتمع مقابل قيام باقي القطاعات و المؤسسات داخل المجتمع بالدور الملقى على عاتقها لصالح البحث العلمي.

الفرع الثالث:المركز الذي يحتله البحث العلمي في الجزائر

شكل البحث العلمي أحد مهام الجامعة الجزائرية .على غرار باقي الجامعات في دول العالم .الى جانب تكوين الإطارات التي كانت تحتاجها الدولة لتحقيق التنمية و القضاء على الاثار السلبية التي خلفها الاستعمار.

الاّ أن الظروف دفعت بالدولة الى الاهتمام الأكثر بالوظيفة التكوينية للجامعة,و انفقت لأجل ذلك اموالا باهضة من خلال تكريسها لمبدأ مجانية

التعليم الجامعي,واتاحتها الفرصة لكل من توفرت فيه الشروط للحصول على ذلك المستوى من التعليم.

مكنت السياسة السابقة الجامعة الجزائرية من تكوين عدد الهائل من الاطارات التي ساهمت في التنمية الاجتماعية و اقتصادية للمجتمع.و مكنت الجزائر من التخلص تدرجيا من الاطارات الأجنبية التي كانت تعتمد عليها في مسارها التنموي.

كما ظلت الجامعة تمارس مهامها في مجال البحث العلمي و لكن في حدود ضيقة من خلال اهتمامها بتجديد إطراتها عن طريق التكوين فيما بعد التدرج, حيث اظهر بعض الطلبة الباحثين علمستوى المجستير و الدكتورة اهتمامهم ببحث بعض المواضيع ذات الصلة بالإقطاعات الإجتماعية الأخرى,دون أن تستفيد تلك القطاعات من النتائج التي تمخضت عن تلك الابحاث.

الاّ أن انتهاء الحرب الباردة في نهاية الثمنينات و ظهور الأزمة الاقتصادية في العديد من الدول التي كانت تابعة للمعسكر الشيوعي,و تفشي ظاهرة هجرة الأدمغة نحو الدول التي تشجع البحث العلمي المستتمر قد دفع بالعديد من الدول الى اعادة النظر في تحديد مهام الجامعة و اهدافها.

قامت الجزائر على غرار دول آخرى كفرنسا بتبني النموذج الأمريكي في مجال تحديد المهام المناطة بالجامعة و الأهداف التي يجب أن ترمي اليها,وهكذا اتجهت سياسة الدولة الى اعادة الاعتبار للجامعة لتحتل مكانها في ريادة المجتمع من خلال قيامها بتكوين الإطارات العليا التي يحتاج اليها المجتمع و الدولة و تطوير البحث العلمي من أجل تحسين حياة المواطن الجزائري و الدفع بالجزائر الى الامام في مجال التنمية.

تحاول الجامعة في اطار الاصلاحات الأخيرة تكييف برامجها التكوينية مع احتياجات سوق العمل,لتوفر للقطاعات المحتلفة الحصول على اطارات

عليا متخصصة,و تسعى في نفس الوقت لتوجيه البحث العلمي في بعض التخصصات العلمية ذات الصلة بالقطاع الإقتصادي ليصبح شريكا فاعلا لهذا القطاع,على أن يتولى هذا الأخير مشاركة الجامعة في تمويل تلك الأبحاث بما يعود عليهما بالفائدة معا.و لكن تبقى تخصصات آخرى عاجزة عن ايجاد مثل هذه الشراكة.مع العلم أن علاقة الجامعة بالمجتمع هي أكثر من مجرد نصوص قانونية ,لأنها ثقافة تحتاج لكي تنموا و تتطور الى الجهد و الوقت و التعلم من الأخطاء.هذا ما يجعل من الإشكاليات التي طرحها هذا الملتقى حول واقع البحث العلمي في علوم الشريعة في الجزائر المعاصرة مهمة جدا خاصة في ظل الدور الجديد للبحث العلمي في المجتمعات المعاصرة.

المطلب الثاني:تصنيف علوم الشريعة على أنها علوم غير انتاجية

يستطيع الباحث في العلوم التجريبية الوصول الى نتائج جد دقيقة في ابحاثه خاصة في مجال العلوم الدقيقة و العلوم التطبيقية,في حين يصعب ذلك على زميله في العلوم الإنسانية,رغم كل المجهودات التي بذلت من قبل المختصون في هذه العلوم لاستفادة من المنهج التجريبي في دراساتهم وفق ما تسمح به طبيعتها.

كما يمكن للباحث في العلوم الدقيقة و العلوم التطبقية الإستفادة من النتائج التي توصل اليها في ابحاثه لتدعيم النشاط الإقتصادي و تنمية الثروة.بينما ينصب عمل الباحث في العلوم الإنسانية على مناقشة الأفكار و بناء النظريات التي تهتم بحياة الإنسان و متطلباتها ككائن الإجتماعي,ثقافي و سياسي.فالى أي مدى يمكن أن تصنف علوم الشريعة ضمن واحد من هذه التصنيفات.وهل هي فعلا غير انتاجية؟

تصنف علوم الشريعة وفق المعيار الإقتصادي ضمن البحوث العلمية الغير الإنتاجية.بإعتبارها تختص ببحث و دراسة المواضيع المتعلقة بالشريعة وكيفية تطبيقها في حياة الأفراد و المجتمع الاسلامي.بغية انشاء فرد ايجابي

ومجتمع راشد.و يعتبر الدين روح تلك العلوم,لذا اعتبرها البعض علوما علوما دينية بحتة أو لاهوتية,خاصة في ظل عزل الشريعة الاسلامية عن الحياة الاقتصادية للمجتمع في عصرنا الحالي.

الفرع الأول:اساس هذا التصنيف

تصنف علوم الشريعة الإسلامية في عصرنا الحالي ضمن العلوم الدينية, التي تهتم بدراسة الدين كعلاقة خاصة بين الإنسان و ربه.

الفقرة الأولى:اعتبار علوم الشريعية علوم دينية بحتة

يرى بعض المفكرين و الباحثين المسلمين المعاصرين المتشوقين للإلتحاق بركب الحضارة المعاصرة . على غرار ما ذهب اليه الفلاسفة ومفكرين الأوروبين في عصري التنوير و النهضة في الأوروبا . أنه يجب أن لا نعطي للبحث في أمور الدين و الشريعة أكثر مما تستحق منا,و أن نوجه كل مجهوداتنا, و ابحثنا و اهتمامتنا لتجاوز تخلفنا الإقتصادي بإعتباره مشكلتنا الحقيقية الراهنة.

حيث عقب احدهم على البيت الشعري لأمير الشعراء . أحمد شوقي .

انما الأمم الأخلاق ما بقيت   فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

بقوله "انما الأمم في يومنا التقنيات ما اطردت و تغلغلت,فإن هموا انعدمت علومهم و صناعتهم و تقنياتهم,تخلفوا الى حيث لا أمل و لا رجاء,اللهم الا اذا فهمنا الأخلاق بمعنى يجعل منها أعرف كيف أضغط على الأزرار و متى." [16] في حين تساءل أخر عن سبب سعي الحثيث للمسلمين في الانفاق على بناء المساجد و اعلاء ضوامعها واصفا اياها بالصواريخ التي لا تنتطلق أبدا.

إن رواج مثل هذه النظرة لعلوم الشريعة و الأبحاث العلمية متعلقة بها من شأنه أن يأثر سلبا على امكانية حصولها على الدعم مالي من القطاع الإقتصادي الذي يهدف أصحابه عادة من انفاق امولهم الى تحقيق مزيدا من الربح.

الفقرة الثانية:عزلة الشريعة الاسلامية عن الحياة الإقتصادية الحديثة

اصبحت الشريعة الإسلامية في هذا العصر بعيدة عن تنظم الحياة الإقتصادية و الإجتماعية في في كثير من الدول الإسلامية لأسباب شتى.

1- حرص الاحتلال الذي تعرضت الدول الاسلامية على فرض قوانينه التي ستجلبها معه لتصبح لها وحدها سلطة حكم و تنظيم العلاقات القانونية في المجال الإقتصادي و الإجتماعي,بإستثناء ما يتعلق بالزواج و علاقات الأسرة.وهو ما ادى الى نشأة أجيال لا تعرف أي شيء عن النظم القانونية والإقتصادية في الشريعة الإسلامية.

2 - سعى الإحتلال الى نشر الأمية و الفقر وسط هذه الشعوب كوسيلة للابادة الجماعية جسديا و ثقافيا.هذا ما جعل مدلول الشريعة الإسلامية في تلك الظروف و حتى بعدها يعني تلك المجموعة من الطقوس المتعلقة بالصلاة والصيام, و قراءة القرآن على الموتى.

3 – الاختلافات التي نشبت بين حركات الإصلاح و النهظة في عالم الإسلامي حول مكانة الشريعة الإسلامية و مدى قيمة الإنفتاح على الغرب في تحديد وجهة تلك الدول,و رفضها لوجهة نظر بعضها البعض حول تلك المسألة.وهو ما أثر على مدى جدية البحث العلمي في الشريعة الإسلامية وحول هذه الأخيرة الى بضاعة سياسية صالحة للاستعمال في الحمالات الإنتخابية.

نتج عن كل ما سبق ربط الشريعة الإسلامية بعالم التدين و الموت و الأخرة كما اصبحت رمزا للمعارضة السياسية سواء كانت سلمية أو قائمة على العنف,في حين لم تسعمل قط للمساعدة على حل المشاكل المختلفة التى قد يعيشها الافراد و المجتمع.

4 – اكتفاء الباحثين في الشريعة و علومها بالبحث التراثي الذي يهدف الى الكشف عن المخزون العلمي للسلف, في حين أهملوا تلك الحلول الرائعة

التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لحل مختلف المشاكل بما فيها تلك المتعلقة بالنشاط الإقتصادي.فمثلا لقد وظفت الشريعة الإسلامية على نحو مميز أموال الزكاة لدعم التنمية الإقتصادية و وقاية هذا النشاط من وقوع في براثين الأزمات الإقتصادية, في حين أن الزكاة لم تعد تحقق هذه الغايات في عصرنا.[17]

المفرع الثاني:الأثار المترتبة على هذا التصنيف

ادى تصنيف علوم الشريعة كعلوم دينية بحتة الى غياب التعاون بين هذا التخصص العلمي و فروع النشاط الإقتصادي و الإجتماعي في المجتمع.و قصر موارد تمويلها على الدولة. فهل يمكن أن تشكل الصدقات و التبرعات كواجب ديني مساهمة اضافية؟

الفقرة الأولى:الدولة الممول الرئسي لبحوث علوم الشريعة

تمول الدولة كل نشاطات البحث العلمي علىمستوى الجامعة في جميع التخصصات العلمية من خلال تكوينها للباحثين و تغطيتها للنفقات البحث العلمي.

حيث تشكل علوم الشريعة أحد تلك التخصصات العلمية التي تهتم الجامعة الجزائرية بتطوير الدرسات المتعلقة بها,من خلال فتحها الباب امام المهتمين بهذا التخصص لدراستها على مستوى التدرج و ما بعد التدرج,اضافة الى الملتقايات العلمية المتخصصة و التي تهدف الى تفعيل هذه الشريعة في حياتنا الاجتماعية و الإقتصادية و حتى القانونية للمجتمع.

الفقرة الثانية:غياب التعاون بين القطاع الإقتصادي و الباحثين في علوم الشريعة قد تقبل بعض مؤسسات القطاع الإقتصادي الدخول في الشراكة مع الجامعة لتمويل البحوث ذات المردود الإقتصادي على مؤسساتها,كما قد تساهم في تمويل بعض النشطات ذات الطابع الإجتماعي.في حين لازالت تلك المؤسسات تجد صعوبة في تمويل البحوث المتعلقة بعلوم الشريعة للأسباب المذكورة سابقا وهو ما يشهد به الواقع حيث لا يوجد حسب علمي أي شراكة

بني الهيئات المهتمة بهذا النوع من البحوث و المؤسسات الإقتصادية.

المبحث الثاني :مدى امكانية توفير مصادر تمويل اضافية

يعتبر البحث العلمي المتخصص في علوم الشريعة أو في غيرها من التخصصات العلمية الآخرى من الفروض الكفائية في الشريعة الاسلامية.[18] هذا ما يجعل المجتمع و الأفراد مسؤولين بالتضامن عن توجيه الأشخاص المؤهلين للقيام بتلك المهام و توفير الموارد و الإمكانيات لهم بالقدر و على نحو الذي يحقق لهم الإكتفاء في تلك المجلات.

غير أن الواقع لا يعكس هذه الحقيقة لأن المجتمع المدني في الجزائر مثل مازال يحمل الدولة وحدها مسؤولة الإنفاق على البحث العلمي بما في ذلك البحوث المتعلقة بعلوم الشريعة, فكيف نحفز أشخاص القانون الخاص على الإنفاق على البحث العلمي سواء كانوا طبيعيين أو معنويين.

المطلب الأول : المصادر المتاحة فعلا

إن تصنيف بحوث علوم الشريعة على أنها غير انتاجية قد لا يكون ضارا كما يبدوا,لأنه يمكن ايجاد عدة مصادر لتمويل تلك البحوث اعتمادا على الإعتبار الديني وحده فقط,الذي يعتبر المؤمن بمقتضاه نفسه ملزما بالإنفاق في سبيل الله و ممنوعا من الإكتناز الضار بالمجتمع.لذا يشكل التبرع و الهبات صور جيدة للانفاق على البحث العلمي مثل الوقف كما يمكن للزكاة أن تساهم بشكل فعال في تمويل البحث العلمي في كل تخصصاته و منها تلك المتعلقة بعلوم الشريعة.

الفقرة الأولى:الوقف

يعد الوقف من اقدم صور التبرع في سبيل الخير عرف في الأنظمة القانونية القديمة[19] ,كما هو معترف به في الشريعة الاسلامية,و القانون الجزائري.

عرف المشرع الجزائري الوقف في المادة 3 من القانون المتعلق بالأوقاف[20] على أنه " حبس العين عن التملك على وجه التأبيد و التصدق

بالمنفعتها على الفقراء أو على وجه من وجوه البر و الخير." ويعد هذا التعريف قريب جدا من تعريف الفقه الإسلامي للوقف.[21]

1 – مدى امكانية استخدام الوقف لتطوير البحث العلمي

ينشأ الوقف وفق المادة 4 من القانون المتعلق بالأوقاف و الراي الغالب في الفقه الاسلامي بالإرادة المنفردة للواقف,على عكس بعص التبرعات التي تقتضي موافقة المتبرع له كما هو الحال في الهبة و الوصية.[22]

اذن يعتبر الوقف التزام بالتبرع صادر عن الإرادة المنفردة للواقف بحبس عين عن التملك و رصد منفعتها لأحد وجه البر و الخير.

و لا يشك أحد في أن العمل على تطوير البحث العلمي عامة بما في ذلك البحوث المتعلقة بالشريعة يعد انبل انواع البر و الخير التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع الوطني و الإنسانية جمعاء.ولقد اثبت التاريخ وجود اوقاف موجه للتعليم و انشاء المدارس في كل ارجاء العالم الإسلامي,وخير مثال على ذلك نشأة و تمويل الزوايا في منطقة شمال افريقيا و الدول المحاذية لها.ولقد ساهمت تلك المدارس و الزوايا في تكوين العديد من الفقهاء والقضاة كما ساعدت على تأليف الكثير من كتب في مختلف العلوم.ولقد اعترف المشرع الجزائري بإمكانية الاستفادة من الوقف في مجال تطوير البحث العلمي من خلال المادة 6 من القانون المنظم للأوقاف التي نصت على مايلي"الوقف العام ما حبس على جهات خيرية من وقت انشائه :قسم يحدد فيه مصرف معين ...وقسم لا يعرف فيه وجه الخير الذي أراده الواقف فيسمى وقفا عاما غير محدد الجهة و يصرف ريعه في نشر العلم و تشجيع البحث فيه..."

و بعيدا عن العالم الاسلامي يدعي الأمريكيون أنهم المجتمع الوحيد الذي يلعب فيه التبرع دور فعال في تمويل البحث العلمي الأكاديمي داخل اسوار الجامعة في الوأم المتحدة.[23]في حين يعد الإنفاق في سبيل الله لتحقيق الخير في كل صوره من أهم واجبات المسلم,الذي يستطيع من خلال الوقف

تجسيد حبه لفعل الخير لصالح للأفراد و المجتمع على ارض الواقع.

2 – مسؤولية الدولة عن الاستفادة من الوقف في البحث العلمي

تعد الشريعة و الدين الإسلامي احد مقومات المجتمع و الدولة الجزائرية وفق ما نصت عليه المادة 2 من الدستور.لذا يمكن لإقتراح تمويل البحث العلمي عن طريق الوقف أن يكون مخيفا لأنه قد يجعل الباحث بطريقة ما تابعا لمصادر تمويله. و هذا من شأنه أن يهدد المصلحة العامة و يجعل الجامعة تفقد سلطتها على أهم نشطاتها.

و لازلة تلك المخاوف لابد من التأكيد على ان غاية الواقف من انشائه للوقف هو التصدق بمنفعته على أحد وجوه الخير,تقربا لوجه المولى عز والجل و لا يسعى من وراء ذلك الى أي شيئ آخر.

و تحقيقا لأرادة الواقف في بسط الخير داخل المجتمع اعترف القانون المنظم للأوقاف في المادة 5 منه بالشخصية القانونية للوقف.وألزم الدولة في نفس الوقت بواجب السهر على احترام تلك الإرادة و الالتزم بتنفيذها.وهذا يؤكد أنه لا يمكن أن يكون للواقف أي سلطة على البحث العلمي المول عن طريق الوقف أو العاملين فيه.

اذن يمكن شرعا و قانونا الإستفادة من الوقف في مجال تطوير البحث العلمي سواء تعلق الأمر بعلوم الشريعة أو غيرها من التخصصات العلمية الأخرى.الا أنه يجب على الدولة و الباحث الاطلاع بمسؤوليتهما.

الفقرة الثانية: الزكاة

تعد الزكاة أحد موارد بيت مال المسلمين. وهي عبارة عن " اقتطاع مالي الزامي يؤخذ من مال المسلم القابل للنماء متى بلغ النصاب,لتنفق واحد اوجه المحددة شرعا."

جاءت الزكاة لضمان تداول المال بشكل فعال داخل المجتمع بما يعود على هذا الأخير بمزيد من النفع و وقاية له من السقوط في براثين الأزمة

الاقتصادية.وهي تجسيد لفكرة التعاون و التضامن كاساس لقيام المجتمع بإعتباره جسد واحد و بنيانا متكاملا وفق ما تؤكد عليه الشريعة الاسلامية.[24]لأن حرمان أي فئة اجتماعية من المال بإعتباره و سيلتها لتعبير عن ابداعها وطموحاتها و مساهمتها في بناء المجتمع قد يعود عليها و على المجتمع بالضرر الجم على النحو الذي عرفه العالم في العشرينيات.[25]

ولقد قسم المولى عز وجل الزكاة على ثمانية اسهم ورد ذكرها في سورة التوبة [26]و يشكل سهم في سبيل الله واحد منها.

توحي عبارة في سبيل الله رغم الإختلاف موجود بين الفقه الا سلامي حول تحديد مدلولها[27].على أنه يمكن الاستفادة من هذا السهم في الانفاق على كل منفعة مشروعة يمكن أن تعود بالخير على المجتمع. كتمويل مشاريع البحوث العلمية المتعلقة بعلوم الشريعة مثلا.

زيادة على الوقف و الزكاة يمكن للهبة و الوصية أن يشكلا صورا أخرى لتمويل البحث العلمي في الجزائر استنادا الى احكام الشريعة الاسلامية.و مثلما هو معروف ايضا في الوأم. وهذا من شأنه أن يفعل دور المجتمع المدني للمساهمة الى جانب الدول في تطوير البحث العلمي.مع العلم أن الفقه الإسلامي انما نشأ و تطور بفعل المجتمع المدني.الذي دفع من امواله لتكوين الفقهاء وضمان استقلاليتهم العلمية كما كانت رغبته في المعرفة حافزا له جعل من وقائع حياته اليومية مواضيعا حية لاجتهاد الفقهاء و بحوثهم.

المطلب الثاني:مسؤلية الباحث اتجاه تلك المصادر

يجب الباحث في عصرنا أن يسعى للبحث عن مصادر تمويل اضافية لنشطاته العلمية.ليضمن لنفسه الاستمرار في مساره البحثي. بما يحقق طموحاته و يساعده على القيام بالدور المنوط به داخل المجتمع.ولايمكنه تحقيق ذلك الاّ اذا انفتح على المجتمع و جعل من مشاكله اليومية مواضيع لبحوثه.كما يجب عليه أن يستعمل تلك الأموال بطريقة نزيهة و أن يحافظ على حريته و مصداقيته

امام المجتمع الذي ينتمي اليه.

الفرع الأول:اقناع الجهات المعنية بضرورة تفعيل تلك المصادر

يجب على الباحث في العلوم الشريعة أن يقنع الجهات الوصية على البحث العلمي بأهمية الطابع الديني لتلك البحوث.وكيف يمكن استثمار تلك الخصوصية في ايجاد موارد تساهم في توفير الأموال الكافية لتطويرها.ويتحمل في نفس الوقت مسؤولية مساعدة و تشجيع الجهات الوصية عن التطوير البحث العلمي و الجهات الوصية عن تسيير اموال الأوقاف وغيره من الهبات و كذلك الزكاة عن ايجاد الأطر القانونية اللازمة لتفعيل عملية استفادة البحث العلمي من تلك المصادر.

دون أن ينسى أن الفقه الاسلامي وقعي المنبت لأنه نشا و نمى و تطور بفضل التفاعل الرائع بين احكام الشريعة و واقع الناس و المجتمع و ابداع الفقهاء و اجتهادتهم .في حين مازال الباحث في علوم الشريعة في هذا القرن بعيد عن حياة الناس فهو لا يدرك في كثير من الأوقات حقيقة مشاكلهم و لا يهتم بكيفية مساعدتهم على ان يحيوا بطريقة افضل..

اذن يجب على المنظومة التعليمية في الجزائر و خاصة الجامعة أن توجه جهودها في مجال البحث العلمي ليس فقط للتلاؤم مع متطلبات المنفعة الصناعية,بل لتشمل جميع اهتمامات المواطن و طموحاته في غد أفضل يوفر له الحياة بطريقة احسن في ظل قيمه الثقافية.[28]لأن المجتمع المعاصر لم يعد يؤمن بالعلماء الذين يعيشون في عزلة عنه و عن مشاكله.[29]و كما قال أحد العلماء " لا يمكن للجامعة أن تعزل نفسها عن المجتمع الذي يعضدها,بل عليها أن تخدم ذلك المجتمع والاّ اعتبرت غريبة عنه و غير جديرة بالثقة التي أولاها إياها.[30]

الفرع الثاني:التزام الباحث باخلقيات ممارسة مهنة البحث العلمي

يعطي مركز الباحث لصاحبه مجموعة من الحقوق اتجاه المجتمع و لكن يلزمه في نفس الوقت بمجوعة من الواجبات على رأسها واجبه في احترام

مهنته كما يجب عليه أن يحسن استعمال الأموال التي رصدها المجتمع لصالح تلك الأبحاث التي هو بصدد انجازها.

الفقرة الأولى: الولاء للمهنة

يقع على العالم واجب احترام مركزه العلمي و الولاء للمهنته كباحث عن المعرفة العلمية من خلال التزامه بمايلي

1 – مسؤوليته عن حريته في التفكير و التعبير

يتمع العالم كغيره من المواطنين بحرية التفكير و التعبيرالمنصوص عليها في (المواد 38 و 39 من الدستور), ولكن تقع عليه مسؤوليات أخطر من غيره عند ممارسته لتلك الحريات,التي يجب عليه أن يستخدامها على نحو مفيد للبحث العلمي و خير المجتمع,مع سعيه الدائم للتوفيق بين مقتضيات شغفه و حب للمعرفة و الكشف عنها و حسن تقديره للخطر الذي قد يتمخض على ما يدلي به من اراء.كما يجب عليه في طار استخدامه لتلك الحرية أن يعرف كيف يحافظ عليها من الضغوط التي قد يتعرض لها من محيطه الجامعي والاجتماعي.

2-المحافظة على التراث العلمي:

يقال أن الحكمة هي رأس الفضائل الأخلاقية و هي أولى مسؤوليات العالم,الذي يقع على عاتقه واجب استخدام الأموال التي يحصل عليه من المجتمع للكشف عن التراث العلمي الجزائري و المحافظة عليه للأجيال المقبلة.و أن يحول دون اتلاف ذلك التراث سواء قصدا او اهملا.

3-تطوير البحث العلمي

تتميز المعرفة لدى الانسان بأنها تراكمية ومن هنا يجب على العالم لا. يقف عند حدود المعرفة التي توصل اليها العلماء الذين سبقوه. بل لابد له من السعى الى تطوير تلك المعرفة من خلال البحث و الدراسة و تبادل الأراء مع غيره من العلماء و الباحثين في اطار النقاش العلمي البناء البعيد عن التعصب.

كما يجب عليه في هذا الاطار انشاء و تكوين اجيال جديدة من العلماء يتم اختيارهم من الطلبة الأكفاء الذين لديهم القدرة على تحمل تبعات هذا العبء.

الفقرة الثانية:المحافظة علىالأمول المرصودة للبحث

يقع على العالم الى جانب التزاماته العلمية واجب حسن استخدام الاموال التي رصدت لمساعدته على انجاز ابحاثه, و المحافظة عليها وتوجيهها الى غاياتها.لأن التعاون بين الفئات الإجتماعية المختلفة يستند الى الثقة المتبادلة بينها.

و يعد العالم أو الباحث مسؤول مسؤولية كبيرة عن مساهمة المجتمع في تمويل البحث العلمي,و ضمان ديمومة التعاون بينهما بما يحقق مزيد من التدفق المعرفي اتجاه المجتمع و يدفع بهذا الخير الى بدل مزيد من الامكانيات المادية لصالح هئات البحث العلمي بما يحقق المزيد من التقدم و الخير داخل المجتمع.

وفق كل ذلك يجب على الباحث أن يتقي الله فيما يبذله من جهد ويحصل عليه من مال لقاء القيام بمهام ملقاة على عاتقه.

الخاتمة

يعد البحث العلمي الوسيلة المثلى للتقصي المنظم الذي يستند الى المنهج العلمي الدقيق قصد التوصل الى المعرفة الدقيقة للحقائق و الظواهر والعلاقة التي توجد بينها.ولقد اصبح من واجب العلماء في هذا العصر السعي الحثيث من اجل الكشف عن تلك المعرفة وضمان تدفقها الى المجتمع بما يضمن رفاهيته و يعطيه السبق على غيره من المجتمعات,على أن يتحمل المجتمع اعباء عملية البحث العلمي من خلال توفيره للمال اللازم لنجاح تلك العملية و الإفادة منها.

اذن لقد اصبحت هيئات البحث العلمي داخل الجامعة تطلع بدور الريادة

في قيادة مسيرة الأمم و المجتمعات المعاصرة.لذا يجب على الجامعة الجزائرية أن تطلع بمسؤليتها في هذا المجال و تقنع المجتمع بضرورة احترامه للعلم ومساندته للعلماء و مساعدتهم في الاطلاع بمهامهم في بناء جزائر اصيلة,معاصرة و طموحة.

الهوامش:

[1] - محمد الزحيلي:تعريف عام بالعلوم الشرعية,دار الكوثر,الجزائر,ص8 .

[2] - ابو الحسن علي الحسيني الندوي:نحو التربية الاسلامية الحرة,مؤسسة الإسراء, الجزائر,الطبعة الخامسة,1991,ص 10 .

[3] - سواء كان هذا المحيط هو المحيط الداخلي للأنسان بكل أبعاده تعلق الأمر بالمحيط الخارجي سواء كان المحيط الاجتماعي بمفهومه الواسع أو المحيط الطبيعي الذي يحيط بالانسان

[4] - عوابدي عمار : مناهج البحث العلمي و تطبيقتها في ميدان العلموم القانونية والادارية , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1992 , ص 7 .

[5] - محمد زيان عمر : البحث العلمي (مناهجه و تقنياته) , د م ج , الجزائر , ط 4 , 1983 ص 36 .

[6] - على عكس الملاحظة العلمية التي تكون مقصودة .

[7] - عوابدي عمار : المرجع السابق , ص 8 .

[8] - محمد زيان عمر : المرجع السابق , ص 37 .

[9] - عوابدي عمار : المرجع السابق , ص 8 . ؛ حسن ملحم : التفكير العلمي و المنهجية , مطبعة دحلب , الجزائر , 1993 . ص 17 و مابعدها .

[10] - محمد زيان عمر : المرجع السابق , ص , 38 و ما بعدها ؛ عوابدي عمار : المرجع السابق , ص 9 .

[11] - وبما أن التفكير الفلسفي هو نوع راقي من التفكير فهو الذي يمهد للمعرفة العلمية عندما لا نقف عند مجرد التأمل بل نسعى للتأكد من الحقائق عن طريق البحث العلمي المنظم و لهذا قيل ان الفلسفة هي أم العلوم .

[12] - احمد بدر : أصول البحث العلمي و مناهجه , و كالة المطبوعات , الكويت , 1979 , ط 5 , 17 .

[13] - فمثلا لقد ترتب على اكتشاف تركيبة الحامض النوويADN داخل الخلية امكانية تحديد هوية الانسان البيولوجية عن طريق الكشف عن ما يعرف بالبصمة الجنية و هذا ما ساهم في تطوير عمليات زرع الأعضاء كما ترتب عليه الرفع من اداء القضاة من خلال استعمال هذا الاكتشاف لتسهيل الاثبات خاصة في مجال اثبات النسب.انظر :

– René Binet : Droit et progrés scientifique , puf , France , 2002 --, p 2; Thiery Garé : Droit
des personnes et de la famille , Montchrestien , France , 1998 , 24 – 26 , ; Jean .

[14] - ايروين ت.ساندرز: الجامعة و المجتمع ,ضمن مؤلف,نظرات في التعليم الجامعي (بحوث لفريق من كبار الجامعين المريكيين) تحت اشراف تشارلس فرانكل,عربه محمد توفيق رمزي,دار المعرفة ,القاهرة ,مصر,1963,ص148.

[15] - المرجع نفسه

[16] - محمد سعيد رمضان البوطي: منهج الحضارة الإسلامية في القرآن الكريم, دار الفكر , دمشق سورية,ص 173 .

[17] - و ذلك بسبب مايلي:

1 - غياب تلك المقاصد في عصرنا الحالي عن اذهان المسلمين كمجتمع له مميزاته و خصائص,و الذي اصبحت فيه الزكاة مجرد عبادة تعبر عن تلك علاقة الثنائية . وفق المفهوم التقليدي للعبادة في باقي الأديان . بين العبد و ربه,في حين أن قيمة اداء العبادات في الشريعة الإسلامية يتحدد من خلال اثارها الإجتماعية,أي من خلال نضج المتعبد بها بما يساهم في زيادة تفعيل التمساك الإجتماعي.

2 – تخلي السلطة العامة عن دورها في جمع الزكاة و توظيفها لتحقيق تلك الغايات التي شرعت من أجلها.

[18] - ابن جزي: القوانين الفقهية,دار الكتاب العربي,بيروت,لبنان,ط2, 1989,ص364.,أبو زهرة :المرجع السابق,ص 414.

[19] - محمد أبو زهرة: محاضرات في الوقف,دار الفكر العربي,القاهرة, مصر,ط2, 1971 , ص5-6.

[20] - القانون رقم 91-10 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق 27 ابريل 1991 .

[21] - محمد ابو زهرة:المرجع السابق,ص 39 و مابعدها

[22] - بن جزي:المرجع السابق ص 48 و مابعدها.

[23] - - ايروين ت.ساندرز:المرجع السابق, ص148

[24] - يوجد عدة نصوص قرآنية و احاديث نبوية تؤكد على هذا المبدأ كاساس لبناء المجتمع الفاضل من منظار الشريعة الإسلامية

[25] - و تسبب في الأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

[26] - الأيات من 58 الى 60

[27] - انظر في مسألة,يوسف القرضاوي:فقه الزكاة,مؤسسة الرسالة,بيروت لبنان,ط 18,ج2 ص 635 - 669 .

[28] - جاك شامبيون:سنة الطفل (اليوم وغدا),محاضرات الملتقى الثالث العشر للفكر الاسلامي,كتاب الاصالة,1979 ,ج 3 ,ص295 وما بعدها.

[29] - روبرت ب.برود: مسؤولية العالم و حرياته,نظرات في التعليم الجامعي, المرجع السابق, ص124.

[30] - المرجع نفسه